«جاءنا من «غيور» في طولكرم ان وجيهين احدهما اسمه عارف الناشف من الطيبة، والثاني اسمه اسماعيل الناطور من قلنسوه اشتريا قطعة ارض كبيرة من العرب ثم باعاها لليهود». «وجاءنا من شاب في طولكرم ان ارضا في تربة كفر عبوش اشتراها عثمان افندي البشناق من العرب وباعها لليهود».

الدفاع عن الحريات الديمقراطية

وقد شمل دفاع «المرآة» عن الحريات الديمقراطية حرية الكتابة الصحفية، وحرية المواطن في التعبير عن آرائه السياسية بالوسائل الاخرى كالخطابة وخلافها.

اما على صعيد حرية الصحافة. فلم تترك «المرآة» خبرا يتعلق بالحد من نشاطات الصحافة الا واوردته على صدر صفحاتها. فعندما قررت سلطات الانتداب اغلاق جريدة «الجامعة العربية» كتبت «المرآة»: «تلقينا خبر اقفال جريدة «الجامعة العربية» الغراء بكل اسف ودهشة، سيما ونحن مازلنا نشعر بأثر الصدمة التي اصابت الصحافة من تعطيل «اليرموك». ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية ليس من مصلحتها في شيء. فالامة التي تحرم حرية الكتابة لا تعدم سبلا اخرى للتعبير عن آرائها! ما هو ذنب جريدة «الجامعة» حتى تغلق؟ ان كانت قد نشرت خبرا كاذبا ففي وسع الحكومة ان تكذبها فورا. وان كان فيها ما يخالف القانون فلم لا تلجأ الى المحاكمة؟ ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية فقط دون انذار او محاكمة يجعلنا نعتقد ان مراعاة القانون فيما نكتبه غير كافية لسير الجريدة، ما دام هذا القانون غير نافذ والتعطيل يتم اداريا. اننا نأسف كل الاسف لتعطيل الرصيفة «الجامعة»، وحرمان الامة من سماع صوت وطني مخلص، ونرجو لها عودة سريعة الى ميدان الجهاد. هذا، ودون ان تفهم الحكومة ان تعطيل الجرائد الوطنية لا يقلل من وطنية الامة»[٢٦]. وحين كانت السلطات تحذر الصحافة من نشر اخبار بعينها، كانت «المرآة» ترد ذلك بطريقة تؤدي وظيفة التحريض، وذلك بنشر الانذار متضمناً الخبر الذي تحذر السلطات من نشره. فعندما استدعى مساعد حاكم القدس محرر «المرآة» وانذره باقفال الجريدة اذا ذكرت شيئا عن محاولة اغتيال الحاج امين الحسيني، نشرت «المرآة» ذلك واضافت عليه «فليعذرنا القراء اذا نكثنا بوعدنا، فللضرورة احكام»[٢٧]. وعندما عطلت الحكومة «اليرموك» انتقل محررها «هاني أبي مصلح» ليتولى تحرير جريدة «النفير» اليومية، فاصدرت السلطات الانتدابية قرارا باقفال «النفير». وعندها وقفت «المرآة» عند هذه الحادثة، وقالت: «اننا نستغرب ما جرى، ونرجو «لليرموك» ان تعود الى الصدور»[٢٨]. كما تناولت «المرآة» الحريات الديمقراطية خارج فلسطين. فعندما ترك هاشم السبع سوريا. بعد ملاحقته من السلطات الفرنسية، كتبت «المرآة»: «وصل الى قلقيلية من اللاذقية الشاب الناهض السيد هاشم السبع محرر جريدة «الاعتدال» مطاردا من الحكومة الفرنسية. وقد كان السبب المباشر لاخراجه من اللاذقية مقال نشرته له «المرآة» حول التطرف، وهكذا يقضي الاستعمار ان يكون العربي غريبا في بلاده»[٢٩]. وعندما استدعي عبد الله القلقيلي، صاحب «الصراط المستقيم» الى المحكمة المركزية في يافا بتهمة مخالفة قانون جرائم الفساد. نشرت «المرآة» خبرا مطولا حول ذلك، وخبر تبرئته[٣٠]. كما دأبت «المرآة» على تغطية الاخبار المهنية الصحفية. وغالبا ما كانت تعرضها بشكل يفهم منه مدى الضرر اللاحق بها من